أتجاهات السياسة الأقتصادية في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. عبد الجبار محمود العبيدي/ كلية الأدارة والأقتصاد/ جامعة بغداد
م.م. عامر سامي منير/ كلية الأدارة والأقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص :-

تكتسب السياسة الاقتصادية اهمية استثنائية في اقتصاد شديد الاحادية كالاقتصاد العراقي اذ تشكل ايرادات النفط مركز الثقل في الموازين الداخلية والخارجية . وقد شهدت السياسة الاقتصادية في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣ غياباً للرؤية الاستراتيجية الاقتصادية والفشل في تطبيق السياسات القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية اذ كان هناك انفصاماً وعدم تكامل وتنسيق بين السياسات الكلية وخاصة السياسة النقدية والسياسة المالية وكأنهما سياستان عائمتان لايربطهما رابط .

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد ٢١ العدد ٨٥
الصفحات ٢٦٢-٢٧٩

*البحث مستل من اطروحة دكتوراه

المقدمة :-

شهد العراق في عام ٢٠٠٣ تغييراً سياسياً كبيراً قاد الى تغييرات في مجمل سياسته الاقتصادية والتي تعني في مضمونها اجراءات تسهم في اعادة تشكيل الاقتصاد العراقي على اساس اليات السوق وقد عقدت الحكومة العراقية عدة اتفاقات مع المنظمات الدولية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين لمحاولة ايجاد الحلول الناجعة لمشاكل الاقتصاد العراقي وقد تم تنفيذ عدد من الاجراءات الاقتصادية في مختلف اوجه الاقتصاد العراقي . وتبرز اهمية البحث في كونه محاولة لبيان مسار السياسات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة ما بعد عام ٢٠٠٣ ووصولاً لهدف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاثة محاور :-

المحور الاول :- محور السياسة النقدية ويتناول الاجراءات والاصلاحات التي اتخذها العراق في القطاع النقدي .

المحور الثاني :- محور السياسة المالية ويتناول الاجراءات التي تم اتخاذها في القطاع المالي.

المحور الثالث :- محور السياسة التجارية ويتناول الاجراءات التي تم اتخاذها في القطاع التجاري.

مشكلة البحث :- تدور مشكلة البحث حول المسار الذي اتخذته السياسة الاقتصادية في العراق للمدة التي اعقبت عام ٢٠٠٣ والمنطلق من الرؤية الاقتصادية الجديدة والقائمة على اساس التحول نحو اقتصاد السوق .

فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضية مفادها غياب التكامل والتناسق بين السياسات الإقتصادية الكلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

هدف البحث :- يهدف البحث :- الى تحليل مسارات السياسة الاقتصادية في العراق من خلال تبيان اتجاهات السياسة الكلية لما بعد عام ٢٠٠٣ .

منهجية البحث :- يتبع البحث المنهج الاستنباطي المتمثل بالانطلاق من البيانات والمعلومات والوقائع المتاحة بأتجاه الخروج بأراء ذات صفة عامة نثبت من خلالها الفرضية .

المحور الأول/ السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣:

تعد السياسة النقدية أحد الأركان الرئيسة للسياسة الأقتصادية وتقع على عاتقها مهمة اصدار العملة الوطنية وتنظيم عرضها وقد شهدت السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ اجراءات تتعلق باصلاح هذه السياسة وكان الهدف هو المحافظة على أستقرار الأسعار المحلية لخلق بيئة إقتصادية ملائمة تقوم على آلية العرض والطلب ويمكن أن نوضح هذه الأجراءات بالآتي:.

١ .الأستقلالية :.لقد أعطى القانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ أستقلالا قانونياً تاماً للبنك المركزي وتفويضاً للسعي لتحقيق أستقرار الأسعار وسلطات رقابية فعالة لتنفيذ كافة المتطلبات الواردة في قانون المصارف العراقية الذي شرع في أيلول ٢٠٠٣[١] وقد نصت المادة ٢٦ من قانون البنك المركزي العراقي على حظر اقراض أي جهة حكومية مع جواز قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية ولكن عن طريق عمليات السوق الثانوية وقد كان قبل ذلك البنك المذكور منتج للنقد الرخيص لتمويل مصروفات الموازنة العامة جراء العجز المتواصل بها مما قاد الى تضخم جامح على مدار أكثر من عقدين من الزمن.

٢ .استبدال العملة الوطنية :.لقد تم استبدال العملة الوطنية العراقية في عام ٢٠٠٤ أذ تم استبدال ٤ تريليون دينار عراقي قديم بعملة جديدة ذات مزايا مهمة مثل صعوبة التزوير واحتوائها على فئات اضافية عديدة وذات ابراء قانوني في كافة أنحاء العراق[٢] مما أسهم في رفع ثقة المواطن بهذه العملة.

٣ .منح تراخيص العمل لمصارف خاصة وأجنبية :.فقد منح البنك المركزي تراخيص لعدد من المصارف الخاصة وشركات الأستثمار والتمويل والتأمين بلغ عددها ٣٨ مصرفاً خاصاً حتى عام ٢٠١٠ لها ٤٩٤ فرعاً من ضمنها ٩ مصارف أجنبية مثل البنك الوطني الكويتي في الوقت الذي يبلغ عدد مصارف القطاع العام (٧) مصارف لها ٤١٨ فرعاً لنفس العام[٣]. وبالرغم من أرتفاع مصارف القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام الا انه لايزال هناك انخفاض في الكثافة السكانية المصرفية والتي لاتتعدى (٠.٢%) أي بواقع مصرف واحد لكل ٤٠٠٠٠ نسمة[٤] وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنسبة المعيارية البالغة مصرف واحد لكل (١٠٠٠٠) نسمة .

٤ .انشاء مزاد يومي للنقد الأجنبي :. قام البنك المركزي بادارة مزاد يومي للنقد الأجنبي منذ نهاية عام ٢٠٠٣ بهدف التخفيف من التقلبات في أسعار صرف الدينار العراقي وكذلك للتأثير على حجم السيولة وقد تحقق ذلك بشكل كبير اذ استقر سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار بحدود ١١٧٠ دينار عام ٢٠٠٩ وأرتفعت الكمية المباعة من الدولار الأمريكي من مزاد العملة الى ٣٤ مليار دولار والى ٣٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ علماً أن الكميات المباعة تشمل حوالات ومبيعات نقد تميل للحوالات وبنسبة ٩٤% و٨٥% للأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالي[٥].

---

(١) باسم عبد الهادي حسن، اشكالية الثالوث المستحيل التحدي المحتمل أمام السياسة النقدية في العراق، مجلة دراسات أقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢١.

(٢) كمال البصري، باسم عبد الهادي، سياسة الأصلاح الأقتصادي في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، ص٦٨.

(٣) البنك المركزي العراقي التقرير السنوي للأستقرار المالي في العراق لسنة ٢٠١٠ جدول رقم١٢.

(٤) فلاح حسن ثويني، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في لعراق، المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية الجامعة المستنصرية العدد ٨، ٢٠٠٥، ص١١٧.

(٥) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧، ص٣٥.

٥ .اتخاذ خطوات ناجحة لتعزيز الأحتياطي من النقد الأجنبي خاصة بعد مؤتمر باريس للمانحين والذي تم فيه ومن خلال الدعم الأمريكي حصر ديون العراق المقدرة مابين ٥٠٠ الى ٦٠٠ مليار دولار امريكي لتصبح فقط ١٢٠ مليار دولار وهذا ما دعم الأحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي من العملة الأجنبية ليصبح ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ثم أرتفع الى ٦٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١١ وهي تمثل غطاء العملة العراقية في مواجهة الأهتزازات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها الأقتصاد[٦].

وبعد أن تم توضيح أهم الأجراءات التي تتعلق باصلاح السياسة النقدية سنحاول تبيان التحول في أستخدام أدوات هذه السياسة أذ كان هناك اتجاه متزايد نحو أستخدام الأدوات غير المباشرة وتقليل الأعتماد على الأدوات المباشرة تحقيقاً للأهداف الجديدة المتمثلة بتفعيل قوى السوق والمحافظة على أستقرار الأسعار المحلية بعد أن كان توجه البنك المركزي السابق يؤكد على أهداف التخطيط المركزي ضمن اطار السياسة المالية للدولة ومع تغير الأهداف تغيرت الأدوات النقدية المستخدمة فتم التحول الى الأدوات غير المباشرة ويمكن تحديد ذلك من خلال الفقرات الأتية[٧]:.

١ .أسعار الفائدة:. لقد تخلى البنك المركزي عن تحديد أسعار الفائدة التي تتقاضاها أو تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها والتي أستخدمت كأداة نقدية مباشرة طيلة فترة الحصار أذ قام البنك المركزي بتعديل أسعار الفائدة لأكثر من مرة طيلة تلك الفترة ذلك استناداً الى المادة ٥٧ من قانون البنك المركزي السابق وقد الغيت هذه المادة في القانون الحالي وأصبحت المصارف حرة في تحديد أسعار الفائدة الملائمة ولكنها تسترشد بسعر الخصم الذي يضعه البنك المركزي.

٢ . سقوف الأئتمان :. لم يضع البنك المركزي أي سقوف ائتمانية بعد عام ٢٠٠٣ على عكس ماكان معمولا به قبل ذلك فقد الزمت المادة ٤٦ من القانون السابق البنك بتحديد خطة الأئتمان والتي بدأ بتطبيقها منذ عام ١٩٧٩.

٣. متطلبات الأحتياطي القانوني :. لقد أستخدم البنك المركزي هذه الأداة باسلوب يختلف عن أستخدامها سابقاً فقد أعطيت دورا أكبر من كونها مجرد اداة رقابية أذ اصبحت مسؤولية متابعة هذه المتطلبات تتم من قبل المديرية العامة للأتفاقيات والقروض وقد تم توحيد نسبة الأحتياطي القانوني لكل انواع الودائع بـ٢٥% بهدف جعل المضاعف النقدي* أكثر أستقراراً.

٤. عمليات السوق المفتوحة :. تعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات التي اتبعها البنك المركزي للسيطرة على السيولة وقد تمثلت هذه العمليات التي مارسها البنك منذ عام ٢٠٠٤ بيع حوالات الخزينة والسندات الحكومية في السوق النقدية ضمن القطاع المالي بما يكفل التصدي للضغوط التضخمية.

---

(٦) ازاد الدوسكي واخرون واقع الاقتصاد العراقي مع الاشارة الى القطاع الموازي، كلية دهوك الجامعة ط١، مطبعة هاوار، دهوك، العراق ٢٠٠٨، ص٣٧.

(٧) قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤.

* تغيرات اولية في الأحتياطات النقدية لدى الجهاز المصرفي تؤدي الى تغيرات اكبر في عرض النقد:

$\Delta M1 = \Delta DD + \Delta C$ حيث $\Delta M1$: التغير في عرض النقد بمعناه الضيق، ΔDD : التغير في الودائع الجارية، ΔC : التغير في العملة بالتداول. أنظر: عوض الدليمي، النقود والبنود، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ١٩٩٣، ص٢٤٧.

لقد أستخدمت السلطة النقدية في العراق سياسة متشددة بسبب أرتفاع الظاهرة التضخمية فعلى الرغم من حالة الهبوط النسبي في التضخم خلال الأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ التي بلغ فيها التضخم قرابة ٣٢% سنوياً الا أن تبدلا كبيرا حصل مع بداية العام ٢٠٠٦ أذ سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في نهاية شهر مايس من عام ٢٠٠٦ معدلا قدره ٥٣% مقارنة بشهر مايس من العام ٢٠٠٥ مما وضع الأقتصاد العراقي أمام اتجاه تضخمي لم يعهده منذ مدة الحصار الأقتصادي خلال عقد التسعينات وكانت مسببات هذا الوضع الصعب هي[٨]:.

١ . التحرير الجزئي لبعض أسعار السلع المقدمة ضمن برنامج الدعم الحكومي مما انتج عنه أرتفاع شديد في المستوى العام للأسعار ولاسيما السلع التموينية والوقود.

٢ . ظهور السوق السوداء نتيجة الأرتباك الأداري الحكومي في ادارة نظام البطاقة التموينية أو توزيع الوقود فاصبحت أسعار الوقود تستهلك نسبة قاربت ٦٠% من الدخل الشهري القابل للتصرف للمواطن.

٣ . أرتفاع المستوى العام لأسعار السلع أدى الى أرتفاع أسعار الخدمات المحلية وفي مقدمتها خدمات الأيجار.

وتمثلت السياسة المتشددة للسلطة النقدية من خلال رفع سعر البنك والذي يعتبر سعر فائده تأشيري وهو السعر الذي تتحدد بموجبه الأسعار في السوق الأولي والثانوي ولقروض الملجأ الأخير وكان الغرض من رفع سعر البنك هو تنفيذ السياسة الأنكماشية للبنك المركزي وابتداءاً من ٢٠٠٧/١/٧ أذ تم رفع سعر البنك Policy Rate من ١٦% الى ٢٠% سنوياً ورفع أسعار فوائد الأئتمان لتكون كالآتي [٩] :.

١ .الائتمان الأولي ٢٢% سنوياً.

٢ .الائتمان الثانوي ٢٣% سنوياً.

٣ .قرض الملجأ الأخير ٢٣.٥% سنوياً.

وكما تطرقنا قبل ذلك فقد تم رفع نسبة الأحتياطي القانوني ليصل الى ٢٥% لكل أنواع الودائع وقد اشترط البنك المركزي بان تودع ٢٠% لديه فيما تبقى نسبة ٥% في خزائن المصارف وفي اطار استخدام الوسائل غير المباشرة نلاحظ أن البنك المركزي لجأ الى اقامة مزادا كل اسبوعين لحوالات أو سندات البنك يسحب بموجبه مائة مليون دينار فضلاً عن وجود مزاد فصلي يقام كل ثلاثة اشهر يتم بموجبه سحب ١٨٠مليار دينار وهو مايمثل عملية تسنيد Securitiz Lation للديون العامة الداخلية التي بلغت قرابة ٥.٣ ترليون دينار والتي ترتبت على الحكومة قبل ٢٠٠٣ موضحين بان مدة الأستحقاق لسندات المزاد الأول هي ستة اشهر واستحقاقات المزاد الثاني هي عام واحدة .

أن هذه النشاطات الأقراضية جميعها تقع في اطار عمليات السوق المفتوحة OMO التي أستخدمها البنك المركزي للتأثير على الأستقرار الإقتصادية.

---

(٨) فلاح خلف الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسة الأقتصادية في العراق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجموعة البحوث المشاركة بالمؤتمر العلمي السادس للمركز المنعقد للفترة ٢٢.٢٣ مايس ٢٠١٠، ص٦٧.

(٩) آزاد الدوسكي وآخرون، مصدر سابق، ص٣٨.

لقد كان الهدف من أستخدام السياسة النقدية المتشددة هو السيطرة على معدلات التضخم المتصاعدة منذ عام ٢٠٠٦ وقد نجح البنك المركزي في تحقيق انخفاض في حجم التضخم الأساس أذ انخفض الأخير الى مايقرب ١٣% في عام ٢٠٠٨ والى ١١% في عام ٢٠٠٩ ثم وصل الى ما يقرب ٦% عام ٢٠١١ والدخول في عصر المرتبة العشرية الواحدة للتضخم وان اشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي قد هبطت هي الأخرى مع هبوط التضخم من ٢٠% سنوياً الى ٦% عام ٢٠١٢ بعد أن حققت اشارة فائدة السياسة النقدية الهدف في تحقيق عوائد قوية للدينار العراقي وتحويله الى عملة جاذبة في مواجهة التوقعات التضخمية التي عانى منها العراق لفترات زمنية طويلة[١٠].

المحور الثاني/ السياسة المالية* بعد عام ٢٠٠٣:.

١- توجه السياسة المالية بعد ٢٠٠٣ :

استندت السياسة المالية بعد عام ٢٠٠٣ بناءاً على التوجه الجديد للأقتصاد العراقي القائم على أساس الأصلاح والانفتاح الأقتصادي حسب الخطاب المعلن مع محاولة اعطاء القطاع الخاص أهمية أستثنائية كذلك السعي الى تنويع مصادر التمويل وادارة الدين العام وتشجيع الأستثمار الخاص اجنبياً ام محلياً. وقد كان من ابرز سمات الأصلاح الأقتصادي هو سياسة تخفيض الدعم الحكومي والمتمثلة بالبطاقة التموينية وقد بدأت سياسة التخفيض هذه منذ عام ٢٠٠٦ من خلال رفع الدعم تدريجياً عن أسعار المشتقات النفطية وتخفيض تخصيصات برنامج دعم البطاقة التموينية بنسبة ٢٥% وبالمقابل تم تخصيص رواتب لقطاعات واسعة ضمن شبكة الحماية الأجتماعية كما تبنت السياسة المالية توجهات جديدة في آليات التخصيص المالي استندت الى الأدارة اللامركزية في منح الصلاحيات لمجالس المحافظات في التخطيط والتنفيذ لمشاريعها التنموية وقد جاء هذا التغير بناءاً على تغير النظام السياسي في العراق من نظام حكم مركزي الى نظام حكم فيدرالي اتحادي وفقاً للدستور العراقي (٢٠٠٥) وبالتالي تحويل الموازنة العامة للدولة الى الموازنة الإتحادية لجمهورية العراق والتي تضم موازنة الأقاليم** والمحافظات غير المنتظمة باقليم[١١]. وقد قامت وزارة المالية وضمن توجهاتها التي أعقبت عام ٢٠٠٣ بتغيير طريقة تمويل عجز الموازنة بسبب القيود الجديدة المفروضة على الأقتراض الحكومي من البنك المركزي اذ أن قانون الدين العام المعتمد الأن يقوم على أساس استرداد كافة خدمات الدين نقداً ولهذا تم دفع اقيام الأوراق المالية الحكومية مع فوائدها المستحقة أما الأوراق المالية المملوكة للبنك المركزي فتعامل وفق اتفاقية تعقد بين وزارة المالية والبنك المركزي لأعادة متطلبات البنك المركزي على الحكومة[١٢].

---

(١٠) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية، بناء الأستقرار الأقتصادي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٠.

* يقصد بالسياسة المالية:. مجموع الأجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال الأموال العامة ووسائل تمويلها كما ينعكس ذلك في موازنتها العامة.

** لاحتواء الموازنة على تخصيصات اقليم كردستان.

(١١) الدستور العراقي ٢٠٠٥.

(١٢) قانون البنك المركزي (٥٦) لسنة ٢٠٠٤.

وبدأت وزارة المالية باصدار أوراق مالية جديدة لتمويل تلك المتطلبات المستحقة عليها اذ تباع الأوراق المالية الجديدة بعد اصدارها في السوق الثانوية ويبين الجدول(١) الديون المستحقة على وزارة المالية ولغاية عام ٢٠١١ وهو دين عام يتم تمويله بالدينار العراقي من قبل البنك المركزي، ويوضح لنا الجدول (١) الدين العام الداخلي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١١) ومن الجدول المذكور نلاحظ أن هناك عدم أستقرار في الديون المستحقة على وزارة المالية للمدة المذكورة أذ كانت ٥.٩٢٥.٠٦١ مليون دينار عام ٢٠٠٤ ثم حدث أرتفاع كبير في عام ٢٠٠٩ أذ بلغ ٨.٤٣٤.٠٤٩ مليون دينار وبنسبة تغير ٨٩% عن عام ٢٠٠٨ وأستمر الأرتفاع في عام ٢٠١٠ وذلك بسبب أنخفاض الإيرادات النفطية التي تعد الجزء الرئيس في تمويل الموازنة وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية ثم أصبح الدين العام ٧.٤٤٦.٨٥٩ مليون دينار في عام ٢٠٠١١، أن هذا الدين العام يمثل ديون مستحقة على وزارة المالية ينبغي أن تتم تسويتها مع البنك المركزي وحسب آليات متبعة بين الطرفين وفقا لقانون البنك المركزي.

جدول (١)

الدين العام الداخلي للسنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١١ (مليون دينار عراقي)

السنة	مجموع الدين	نسبة التغير % *
٢٠٠٤	٥٩٢٥٠٦١	
٢٠٠٥	٦٢٥٥٥٧٨	٥.٥
٢٠٠٦	٥٣٠٧٠٠٨	(١٥)
٢٠٠٧	٥١٩٣٧٠٥	(٢)
٢٠٠٨	٤٤٥٥٥٦٩	(١٤)
٢٠٠٩	٨٤٣٤٠٤٩	٨٩
٢٠١٠	٩١٨٠٨٠٦	٩
٢٠١١	٧٤٤٦٨٥٩	(١٩)

المصدر: الجدول من عمل الباحثان استناداً الى:

١: البنك المركزي العراقي النشرة الأحصائية السنوية ٢٠٠٦، ص٤٢.

٢: البنك المركزي العراقي النشرة الأحصائية السنوية ٢٠١١، ص٧١.

* نسبة التغير = القيمة اللاحقة – القيمة السابقة / القيمة السابقة x ١٠٠.

ومن ضمن توجهات الأقتصاد العراقي الجديد هو دعم القطاع الخاص من خلال اقامة بيئة ملائمة للأستثمار الخاص المحلي والاجنبي انطلاقاً من هذا الهدف صدر قانون الأستثمار الخاص رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٤ والذي الغى قانون رقم (٣٩) لعام ٢٠٠٤ والذي مثل تحول نوعي اذ اعطى حوافز لجذب رأس المال الأجنبي صاحب الخبرة والكفاءة الاقتصادية (كما يزعم وبغض النظر عن مساوءه) أذ اعطى هذا القانون تعهداً بعدم تأميم المشاريع الأستثمارية واعطاء اعفاءات ضريبية[١٣] ولكن في حقيقة الأمر فان الدعوة لبناء الأقتصاد الحر وتطبيق برامج دعم القطاع الخاص وسياسة الأصلاح الأقتصادي اصطدمت بالعوائق الأمنية وعدم الأستقرار وتجاذبات العملية السياسية فضلاً عن ذلك برزت مشكلة صعبة جديدة الا وهي مشكلة التنسيق بين البرنامج الأستثماري للوزارات والاقليم من جهة، والمشاريع الأستثمارية التي تبنتها هيئة الأستثمار من جهة أخرى.

٢- الموازنة العامة الإتحادية بعد عام ٢٠٠٣

تعتمد الدولة على الموازنة العامة في توجيه وتنفيذ السياسة الأقتصادية والمالية وفقاً لرؤيتها واستراتيجيتها التي يجري تطبيقها، وتعد الموازنة العامة للدولة الأداة الأساسية لتنفيذ السياسة التنموية للبلد على المستوى الكلي وتظهر أهميتها من كونها تبرز توزيع النفقات بين أوجه الأنفاق المختلفة، ومن حيث الإيرادات فان الموازنة تقدم التقديرات حول بنية العوائد المالية المختلفة التي يتوقع تحققها وكيفية التخطيط لتحسين هذه العوائد ودعم وزيادة مصادر التمويل. وتتكون الموازنة العامة الإتحادية في العراق من جانبين رئيسيين هما الإيرادات والنفقات.

أ- ايرادات الموازنة العامة:

يوضح لنا الجدول رقم (٢) الإيرادات العامة وتفاصيلها للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٢ ومنه يتبين لنا أن هناك أرتفاعاً مستمراً في الإيرادات العامة بأستثناء موازنة عام ٢٠٠٩، أن هذا الأرتفاع كان بنسب متفاوتة، اذ يرتبط النمو في الإيرادات العامة للموازنة في العراق وبشكل كبير بنشاط قطاع النفط الخام أذ حققت ايرادات عام ٢٠٠٨ أعلى نسبة نمو مقارنة بالسنة السابقة لها وبلغت ٤٧% بسبب أرتفاع أسعار النفط الخام المصدر للخارج ، ما دفع الى عمل موازنة تكميلية للموازنة السابقة اما في عام ٢٠٠٩ فقد انخفضت الإيرادات بنسبة ٣١% عن عام ٢٠٠٨ . أن هذا التذبذب بنسب النمو سببه التذبذب في أسعار النفط العالمية وعدم استقرار الصادرات النفطية نتيجة لأعمال التخريب والتهريب.

(١٣) قانون الأستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، اذ تنص المادة ١١ فقرة ٣ على عدم المصادرة أو تأميم المشروع الأستثماري كلا أو جزءا بأستثناء ما يصدر عنه حكم قضائي بات، أما المادة ١٥ الفقرة أولا فمنحت المشروع الحاصل على أجازة أستثمار بالأعفاء من الضرائب لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء.

وبالعودة الى الجدول المذكور نجد أن الإيرادات النفطية تشكل الجزء الأعظم من الإيرادات الأجمالية في الموازنة أذ كانت نسبتها من الإيرادات الكلية في أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٩ وبلغت مايقرب من ٨٨.٥% اما في بقية الاعوام فلم تقل هذه النسبة عن ما يقارب ٩٠% أما الإيرادات الضريبية فنلاحظ انها محدودة أذ لم تتجاوز ٧.٥% في عام ٢٠١١ وسبب ذلك يعود الى ان النظام الضريبي في العراق يعاني من التخلف والجمود وانتشار الفساد المالي والاداري ، فضلاً عن أن البيئة الأستثمارية غير جاذبة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي. (بالرغم من اجراء بعض الأصلاحات في النظام الضريبي العراقي والذي يعني بانها غير كافية) ففيما يخص ضريبة الدخل تم انقاص اعلى معدل حدي من ٤٠% الى ١٠% وتم اخضاع بعض الخدمات المدنية للضريبة، كذلك تم خفض سعر ضريبة العقار من ٣٥% الى ١٠% مع الغاء الضريبة الأضافية التي كانت تشكل شكلا من الأزدواج الضريبي[١٤] وقد ألغت سلطة التحالف CPA الرسوم الكمركية وتحويل الكمارك الى وزارة الداخلية ثم ارجعت الى وزارة المالية، وتم فرض تعريفه ٥% هي ضريبة اعمار العراق. مما أدى الى انخفاض واضح في الإيرادات الضريبية واسهم ذلك في تكريس المورد الريعي كعنصر ممول حاسم للموازنة العامة للدولة في ظل غياب قطاعات اخرى وخاصة القطاعات الأنتاجية.

جدول (٢)

تمويل ايرادات الموازنة العامة الإتحادية للعراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٢)

السنة	الإيرادات الكلية (مليون دينار)	نسبة التغير %	الإيرادات النفطية%	الإيرادات الضريبية%	اخرى% *
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢٧٣٩		٩٨.٩	٠.٢٥	٠.٨
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٢٢.٨	٩٧.٤	٠.٢٤	٣.٣
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٢١.٦	٩٤.٨	١.٢٢	٣.٩
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩٤٥١	١٠.٩	٩٤.٦	١.٢٢	٤.١
٢٠٠٨	٨٠٢٥٢١٨٢	٤٧	٩٣.٩	٣.٢٣	٢.٨
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩٣٥٣	٣١.٢	٨٨.٥	٣.٦٣	٧.٩
٢٠١٠	٧٠١٧٨٢٢٣	٢٧.١	٩٦.١	٢.٢	١.٧
٢٠١١	٩٩٩٩٨٧٧٦	٤٢.٤	٨٨.٩	٧.٥	٤.٦
٢٠١٢	**١٠٢٣٢٦٨٩٨	٢.٣	٩٢.٢	٥.٧	٢.١

المصدر: ١: وزارة المالية دائرة الموازنة.

٢: تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١١.

(١٤) عمرو هشام، بحث مقدم الى مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية، مجموعة البحوث المشاركة بالمؤتمر العلمي السادس المنفذ للفترة ٢٢ – ٢٣ مايس ٢٠١٠، ص٣٦.

* تتضمن الأيرادات المتأتية من بيع الموجودات غير المالية، المنح، المساعدات، المساهمات الأجتماعية، ايرادات اخرى.

** تقديرات جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٢٣٣ لسنة٢٠١٢.

لقد أوضحت البيانات التي وردت في الجدول (٢) زيادة كبيرة ومستمرة في الإيرادات العامة من ٣٢٩٨٢٧٣٩ مليون دينار في عام ٢٠٠٤ الى ١٠٢٣٢٦٨٩٨ مليون دينار وهذا نتيجة لزيادة تصدير النفط الخام وأرتفاع أسعاره في السوق العالمية، من ٣٦ دولار/برميل الى ١٠٨ دولار/برميل، مما خلق فائضاً متزايداً وبشكل مستمر في الموازنة العامة بأستثناء عام ٢٠٠٩ اذ ظهر العجز في الموازنة مجدداً ولأول مرة ومنذ عام ٢٠٠٢ حيث صل سعره الى ٦١ دولار/برميل على أثر الأزمة المالية التي ألمت بالأقتصاد العالمي، ويوضح الجدول رقم (٣) الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٢) والذي يظهر أن هناك تزايداً ليس في الإيرادات العامة فقط ولكن هناك تزايداً مستمراً بالنفقات العامة فقد زادت من (٣٢١١٧٤٩١) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ الى (٩٦٦٦٢٧٦٦) مليون دينار في عام٢٠١١.

الموضوع المهم الذي يجب أن يتم التركيز عليه هو موضوع الفائض في الموازنات العامة فهل نستطيع أن نعده دليل قوة واشارة مرضية على قوة وتعافي الأقتصاد العراقي ؟ بالطبع سيكون الجواب بالنفي لأن هذا الفائض تقف ورائه أسباب عديدة نوجزها كالآتي:.

١ .زيادة أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية عن السعر التقديري الذي اعتمد في الموازنة الأولية.

٢ .التدني في نسب تنفيذ الموازنة أذ يتم تدوير تخصيصات سنوات سابقة الى سنوات لاحقة نتيجة التلكؤ في صرف التخصيصات المقرة سابقاً.

٣ .ارجاع المبالغ المخصصة الى خزينة الدولة وذلك لتدني نسب الأنجاز. للنفقات التشغيلية والأستثمارية والتي من أهم أسبابه تداعيات الوضع الأمني.

ان الأعتماد المستمر على حصيلة صادرات النفط الخام هو تكريس دائم للطابع الريعي للأقتصاد العراقي وارتباط وضع الموازنة العامة بأسعار النفط في السوق العالمية فكلما أرتفعت أسعار النفط الخام في تلك الأسواق تقلص عجز الموازنة حيث تهيمن الواردات النفطية على اكثر من ٩٠% من الواردات الكلية.

جدول (٣)

الموازنة العامة للدولة للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢) مليون دينار

السنة	الفائض أو العجز	النفقات الكلية	نسبة التغير %	الإيرادات الكلية	نسبة التغير %
٢٠٠٣	١٦٣٧٩٨	١٩٨٢٥٤٨		٢١٤٦٣٤٦	
٢٠٠٤	٨٦٥٢٤٨	٣٢١١٧٤٩١	١٥٢	٣٢٩٨٢٧٣٩	١٥٣
٢٠٠٥	١٤١٢٧٧١٥	٢٦٣٧٥١٧٥	(١٧)	٤٠٥٢٥٨٩٠	٢٣
٢٠٠٦	١٠٩٨٦٥٦٦	٣٨٠٧٦٧٩٥	٤٤	٤٩٠٥٥٥٤٥	٢١
٢٠٠٧	١٥٥٦٨٢١٩	٣٩٥٣١٢٣٢	٤	٥٤٥٩٩٤٥١	١١
٢٠٠٨	٢٠٨٤٨٨٠٧	٥٩٤٠٣٣٧٥	٥٠	٨٠٢٥٢١٨٢	٤٦
٢٠٠٩	(٤٣٦١٩٥)	٥٥٥٨٩٧٢١	١١,٥	٥٥٢٤٣٥٢٦	٣٨
٢٠١٠	٤٤٠٢٢	٧٠١٣٤٢٠١	٢٦	٧٠١٧٨٢٢٣	٢٧
٢٠١١	٣٠٣٥٩٢٥٣	٦٩٦٣٩٥٢٣	١	٩٩٩٩٨٧٧٦	٢٨
*٢٠١٢	١٤٧٩٦٠٣٢	١١٧١٢٢٩٣٠	٦٨	١٠٢٣٢٦٨٩٨	٢,٣

المصـــدر: ١- تقـــارير البنـــك المركـــزي، المديريـــة العامـــة للأحصـــاء والابحـــاث، النشـــرات الســـنوية ٢٠٠٧، ٢٠١٠، ٢٠١١.

٢- وزارة المالية دائرة الموازنة.

ب - نفقات الموازنة العامة:.

شهدت نفقات الموازنة العامة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١١ تذبذبا بين الأرتفاع والأنخفاض وكما حصل في عام ٢٠٠٥ فقد انخفضت بما نسبته ١٧.٩ % عن عام ٢٠٠٤، في حين أرتفعت في عام ٢٠٠٨ وبنسبة تغير تجاوزت ٥٢% ثم حدث أنخفاض أخر في عام ٢٠٠٩ بما نسبته ١١.٥%، أن هذا النشاط الأنفاقي المتزايد للسنوات التي اعقبت عام ٢٠٠٣ كان يغلب عليها الطابع الجاري التشغيلي والمتعلق بنفقات الوزارات والمؤسسات الحكومية من جهة ونفقات الدعم الحكومي ** من جهة اخرى وكما هو موضح في الفقرات الأتية :

١- ارتفاع الرواتب والأجور والرواتب التقاعدية .

٢- ارتفاع تخصيصات الأجهزة الأمنية لدواعي تحقيق الأستقرار واعادة بناء المؤسسات.

٣- ارتفاع تخصيصات المنافع الأجتماعية كشبكة الحماية الأجتماعية وبدلات المسرحين من الخدمة العسكرية .

٤- زيادة كلف استيراد الوقود وخاصة البنزين بسبب ازمة الوقود وعدم تمكن المصافي العراقية من سد النقص في الأستهلاك بعد عام ٢٠٠٦ .

٥- التزامات العراق الخارجية التي تتمثل بتعويضات حرب الكويت البالغة ٥% من من اجمالي وارادات تصدير النفط الخام .

* تقديرات جريدة الوقائع العراقية العدد ٤٢٣٣ في ٢٠١٢/٣/١٢.

** شكلت نفقات الدعم الحكومي ما نسبته ٢١%، ١١%، ٨% من اجمالي النفقات العامة للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠ وعلى التوالي. وحسب بيانات وزارة المالية دائرة الموازنة العامة.

وتعد الموازنة العامة في العراق مسايرة للدورة الأقتصادية وتعمل باتجاهها وذلك لتصلب المثبت الديناميكي الأحادي وخلوه من اية آلية تغيير تؤثر على تدفق موارد الموازنة العامة ونقاتها مما نتج عن ذلك ظهور ما يسمى بالراكب المجاني free.riding أذ تتسع هذه الظاهرة في الأقتصاد العراقي الريعي وتتمثل " باحجام جل المجتمع عن المساهمة في تمويل كلفة عرض السلع العامة وتمتعهم بالمزايا المتولدة عن هذه السلع مجاناً مثل خدمات الدفاع والامن والطرق السريعة ...الخ" [١٥] فضلاً عن ذلك فان اعتماد الموازنة الريعية ادت الى توليد طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية تتمتع بحصانة عالية من مؤثرات الركود مما جعل الدولة بمثابة شركة تأمين تعمل باتجاهات ثلاثة هي[١٦]:

١ .لا تسريح لأسباب أقتصادية واجتماعية.

٢ .انخفاض مساهمتها في الضريبة الى أدنى حد ممكن.

٣ .غير مستعدة للتنازل عن أي امتيازات في المرتبات التي تحققت في ظروف معينة.

ومن ملاحظة الجدول (٤) نجد أن النفقات التشغيلية شكلت نسبة ٨٥% من اجمالي النفقات العامة لسنة ٢٠٠٤ في حين اصبحت هذه النسبة ٦٩% في عام ٢٠١١ اما النفقات الأستثمارية فقد كانت بنسب منخفضة طيلة المدة ٢٠٠٤ – ٢٠١١ مقارنة بالنفقات التشغيلية وبالعودة الى الجدول (٤) نجد أن نسبة النفقات الأستثمارية لم تتجاوز ٣١% طيلة المدة ٢٠٠٤-٢٠١١ فقد بلغت نسبة النفقات الأستثمارية ١٥% وذلك في عام ٢٠٠٤ ثم شهدت هذه النسبة تحسناً حتى وصلت الى ٢٩% عام ٢٠٠٨ ثم عادت لتنخفض في عام ٢٠٠٩ لتصل الى ٢٢% لانخفاض أسعار النفط ، وهذا يؤكد ارتباط الموازنة العامة في العراق بالدورة الاقتصادية وتداعيات التغيرات الأقتصادية الدولية على مستوى الاسعار والطلب على المورد الريعي.

جدول (٤)

النفقات العامة والتشغيلية والأستثمارية للموازنة العراقية للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١١ (مليون دينار)

السنة	النفقات الأجمالية	النفقات التشغيلية	النسبة الى الأجمالي%	النفقات الأستثمارية	النسبة الى الأجمالي%
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	٢٧٢٩٩٨٦٧	٨٥	٤٨١٧٦٢٤	١٥
٢٠٠٥	٢٦٣٥٧١٧٥	٢٠٨٣٦٣٨٨	٧٩	٥٥٣٨٧٨٧	٢١
٢٠٠٦	٣٨٠٧٦٧٩٥	٣١٢٢٢٩٧٢	٨٢	٦٨٥٣٨٢٣	١٨
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٢٩٦٦٣٧٣٦	٧٦	٩٣٦٧٤٩٦	٢٤
٢٠٠٨	٥٩٣٩٤٣٧٥	٤٢١٦٧٣٩٦	٧١	١٧٢٢٦٩٧٩	٢٩
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	٤١٠٠٢٢٧٩	٧٨	١١٥٦٤٧٤٦	٢٢
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	٥٠٤٦٦٢٤٨	٧٢	١٩٦٣٧٥٧٦	٢٨
٢٠١١	٦٩٦٣٩٥٣٢	٤٨٠٥١٢٧١	٦٩	٢١٥٨٨٢٥٢	٣١

المصدر: ١- تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١١.

٢- وزارة المالية، دائرة الموازنة.

(١٥) مظهر محمد صالح، مدخل في الأقتصاد السياسي للعراق، الدولة الريعية من المركزية الأقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص٧٢.

(١٦) مظهر محمد صالح السياسة المالية العراقية بين الدخل الصعب والمخرج الأمثل، بيت الحكمة بغداد ٢٠٠٩، ص٣٥.

ولابد من الأشارة الى اهمية التركيز على تنفيذ ما يتم تخصيصه للنفقات الأستثمارية من اجمالي النفقات ويوضح لنا الجدول (٥) المبالغ المخصصة والمنفذة ونسب التنفيذ للسنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١١ والذي يبين لنا التذبذب في نسب التنفيذ أذ بلغت نسبة التنفيذ ٧٥% تقريباً في عام ٢٠٠٥ انخفضت الى ٥٠% في عام ٢٠٠٦ في حين تحققت اعلى نسبة تنفيذ في عام ٢٠٠٩ أذ بلغت ٨٨.٢% ثم عادت وانخفضت عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ أذ بلغت ٧٧.٥% ،٤٩.٢٥% على التوالي.

جدول (٥)

المبالغ المخصصة والمنفذة للموازنة الأستثمارية (٢٠٠٤ – ٢٠١١) مليون دينار

السنة	المبالغ المخصصة	المبالغ المنفذة	نسبة التنفيذ%
٢٠٠٥	٦١٣١.٥	٤٥٧٢.٠	٧٤.٦
٢٠٠٦	١٢١٧٧.٦	٦٠٩٥.٣	٥٠.١
٢٠٠٧	١٢٧٢٣.٨	٧٧٢٣.٠	٦٠.٧
٢٠٠٨	٣٠٧٠٨.٤	٢٢٨٧٣.٥	٧٤.٥
٢٠٠٩	١٥٠٨٣.١	١٣٣٠٤.٠	٨٨.٢
٢٠١٠	٢٥٦٨٣.٤	١٩٨٩٥.٢	٧٧.٥
٢٠١١	٢٦٨٨٣.٦	١٣٢٣٩.٤	٤٩.٢

المصدر: وزارة التخطيط دائرة البرامج الأستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الأستثمارية .

المحور الثالث/ السياسة التجارية* بعد عام ٢٠٠٣:.

يعد قطاع التجارة الخارجية أداة مهمة لأحداث التغيرات الهيكلية في الأقتصاد وعنصر مهم لدعم عملية التصنيع، وبعد عام ٢٠٠٣ حصلت تغيرات على مستوى الأقتصاد بشكل عام وعلى قطاع التجارة الخارجية بشكل خاص أذ أن تحرير الأقتصاد هو أول الخطوات في برنامج الأصلاح الأقتصادي المتمثل بالتحول من نظام التخطيط المركزي الى تأسيس أقتصاد قائم على آلية السوق من خلال رفع القيود الحكومية عن المعاملات الداخلية والخارجية عن طريق مايأتي:.

١ .تحرير الأسعار : أن عملية تحرير الأسعار تتم في سوق السلع والخدمات ولاسيما السلع الزراعية ومنتجات الطاقة وابعاد الحكومة عن التدخل في آلية العرض والطلب مما يجعل جهاز الأسعار محفزاً للمعروض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلي.

٢ .تحرير التجارة الخارجية : تقوم فلسفة التجارة الخارجية على أساس تحقيق الرفاهية المادية المرتبطة بالمنافسة الدولية ولاتتحقق هذه الرفاهية الا بالغاء الأجراءات الحمائية على حركة التجارة (الأستيراد والتصدير) وتصحيح التعريفة الكمركية بمستوى معتدل والغائها اذا تطلب الأمر فضلاً عن ذلك يتم تجميد الحوافز لمنتجي السلع جميعاً لغرض دعم المنافسة بين السلع المصنعة محلياً وتغذية السوق بتدفقات السلع المختلفة ولاسيما الكمالية[١٧].

* تمثل السياسة التجارية الأجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التبادلية مع الدول الأخرى لغرض تحقيق أهداف معينة، انظر أمين رشيد كنونة الأقتصاد الدولي ط٢، الجامعة المستنصرية بغداد ١٩٨٧، ص١٩٣.

([١٧]) يوسف عبد الله، دور السوق المالية في التحول نحو أقتصاد السوق، مصر، المغرب حالة دراسية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد، كلية الأدارة والأقتصاد بغداد ٢٠٠٩، ص٦٩.

لقد بدأت سياسة تخفيض الدعم الحكومي في العراق منذ موازنة عام ٢٠٠٦ أذ تم رفع الدعم الحكومي في العراق منذ موازنة تخفيض تخصيصات برنامج دعم البطاقة التموينية بنسبة ٢٥%.[١٨] ان سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية يؤدي الى تهريبها الى دول الجوار بسبب فرق السعر فضلاً عن ذلك فان تلك السياسة أصبحت بمثابة تعطيل للجدوى الأقتصادية أذ أن الأسعار لاتعكس الكلفة الحقيقية فخلال عام ٢٠٠٥ بلغ المعدل الشهري لما ينفقه العراق على أستيراد المشتقات النفطية بحدود (٥٠ مليون دولار) مما أدى الى التأثير سلبياً على دعم الخدمات الأساسية الأخرى (كالتعليم والصحة) [١٩]. ولكن يجب أن نضع في الأعتبار أن تعديل أسعار المشتقات النفطية وتخفيض الدعم للبطاقة التموينية قد أدى الى رفع أسعار جميع السلع والخدمات.

وقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ مرحلة جديدة من السياسة التجارية وحرية التجارة وطلب الأنضمام رسمياً الى منظمة التجارة العالمية (W.T.O) وقد حصلت الموافقة على دخول العراق الى هذه المنظمة كمراقب في تأريخ ٢٠٠٤/٢/١١[٢٠] لكن الحصول على العضوية الكاملة يتطلب القيام بحزمة من الأجراءات والتي تتعلق بتهيئة البيئة الأستثمارية الملائمة وترشيد سياسة الأنفاق الحكومي فضلاً عن اصلاح قوانين الضرائب والرسوم وقد اقرت سياسة تحرير التجارة في العراق وفقاً لقانون (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ والذي مهد الطريق لحصول الموافقة على دخول العراق الى منظمة التجارة العالمية ولكن بعد أن يتخذ اجراءات تحرير نظم التجارة والأستثمار الأجنبي والتحرير المالي والمصرفي حتى يتمكن العراق من تأسيس جهاز مصرفي ذو كيانات كبيرة قائمة على الاندماجات المصرفية[٢١] وفي شباط من عام ٢٠٠٥ حضر العراق اجتماعات منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب ووجهت آلية استفسارات بخصوص الخطوات التي اتخذها وتم تشكيل فريق للأجابة على هذه الأستفسارات وقدم فريق العمل في عام ٢٠٠٨ تأييدهم لتسريع عملية الأنضمام الى المنظمة لان ذلك سيسهم في اندماج العراق في الأقتصاد العالمي وتم البحث في مختلف سياساته التجارية وكيفية تعديلها وفقاً لمباديء هذه المنظمة.

ان منظمة التجارة العالمية تقوم على مباديء أساسية نرى من الأهمية بمكان أن نقوم بتوضيحها كالآتي:

أ . مبدأ عدم التمييز:. ويقصد به عدم التمييز في المعاملة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كافة فالمميزات التفضيلية التي تمنحها الدولة العضو لأية دولة اخرى تنسحب على كافة الدول الأخرى ويستثنى من هذا المبدأ الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الأقتصادية كالاتحاد الكمركي ومنطقة التجارة الحرة والحمائية الصناعية للدول النامية[٢٢].

---

(١٨) كمال بصري، باسم عبد الهادي، مصدر سابق، ص٨٧.

(١٩) كمال بصري، باسم عبد الهادي، مصدر سابق، ص٨٨.

(٢٠) فاضل جواد دهش، الأثار المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي، مطبعة العزة بغداد ٢٠١٠، ص١٨٨.

(٢١) صيوان هيثم كريم، الشركات متعددة الجنسيات في الأقتصاد العالمي مع التركيز على العراق اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص١٤٩.

(٢٢) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان التبادل التجاري، الأسس العولمة والتجارة الألكترونية الطبعة (١) دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان الأردن ٢٠٠٤، ص١٤٥.

ب . مبدأ المفاوضات التجارية:. ان المنظمة تكون بمثابة الأطار التفاوضي لتنفيذ الأحكام والنزاعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء[٢٣].

ج . مبدأ الشفافية :. ويعني الوضوح في كل ماتقدمه الدولة العضو أو التي تكون في طور الأنضمام عن نظامها الأقتصادي من مختلف جوانبه وضرورة وضوح قوانينها ويقتضي هذا المبدأ ايضاً الاكتفاء بالوسائل السعرية في القيود الكمركية والغاء القيود الكمية (غير التعريفية) مثل نظام حصص الأستيراد* لحماية المنتوج الوطني[٢٤].

د . مبدأ النفاذ الى الأسواق :. ويقضي هذا المبدأ على وجوب تخفيض التعريفة الكمركية والقيود الأخرى التي تفرضها الدولة لحماية منتجاتها المحلية وتثبيتها عند مستويات ملزمة ومنع القيود الكمية الا في حالات محددة لأجل نفاذ السلع الى الأسواق الخارجية وتكون التعريفات بمستويات ثابتة ولاترفع الا بمفاوضات جديدة مع وجود استثناءات فيما يتعلق بالصناعات الناشئة للدول النامية لتمكينها من الوقوف بوجه المنافسة الدولية وكذلك بعض السلع المنتجة في الدول المتقدمة مثل المنسوجات بهدف حمايتها من اختلالات السوق بسبب المنتوجات الأقل كلفة في البلدان النامية[٢٥].

هـ . مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية :.ان هذا المبدأ يقوم على أساس أن تمنح منظمة (W.T.O) الدول النامية سمات تجارية تفضيلية تتضمن قيام الدول المتقدمة بفتح أسواقها امام السلع المنتجة في الدول النامية لغرض تنشيط الأقتصاد لتلك الدول وتحفيز التنمية الأقتصادية[٢٦].

لقد تم رفع القيود على التجارة الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ بهدف خلق الأندماج للأقتصاد العراقي مع الأقتصاد العالمي أذ تم تخفيض الضرائب الكمركية على الأستيرادات وتوحيدها في ضريبة موحدة وبنسبة ٥% من قيمة السلع لغرض اعادة بناء العراق[٢٧] واعفاء الغذاء والدواء من هذا الرسم كما تم تحرير سوق النقد الأجنبي[٢٨].

([٢٣]) المنظمة العربية للتنمية الزراعية دراسة اتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية، الخرطوم ٢٠٠٦، ص٢٣.

* ان اتباع العمل بالتعريفة الكمركية فقط كوسيلة لحماية المنتوج الوطني يساعد في تحديد حجم تلك الحماية عكس القيود غير التعريفية.

([24]) GATT the Rusult of urguay round of Multi lateral Trade negotiation, the legal Taxes Geneva GATT 1994, P447.

([٢٥]) رعد حسن الصرف أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الأقتصادية(ط١، ج٢) الرضا للنشر دمشق ٢٠٠٠، ص٤٧.

([٢٦]) رعد حسن الصرف، مصدر سابق ، ص٤٨.

([٢٧]) فاضل جواد دهش، مصدر سابق، ص١٨١.

([٢٨]) عبد الرسول جاسم عبد، نمو وتقويم الأقتصاد العراقي الحلول والمعالجات، مجلة المنصور كلية المنصور الجامعة، العدد ١٤، السنة العاشرة بغداد ٢٠١٠، ص٧.

ان واقع الأقتصاد العراقي اليوم يشير الى انه يمر بظروف استثنائية وذلك لتأثره بحالة عدم الأستقرار على الصعيدين الأمني والسياسي واثرها على هذا الأقتصاد بشكل كبير أذ تعرض البلد لعملية اغراق سلعي للسوق المحلية وبشكل هائل ومستمر ومن سلع ذات مناشيء مختلفة ومواصفات رديئة والحقيقة أن عملية تدفق السلع الرديئة الى السوق المحلية العراقية كانت بسبب سياسة الأستيراد العشوائي غير المنظبط أذ انعدمت الرقابة والسيطرة على السلع المستوردة مما ضاعف من معاناة الصناعات العراقية التي تواجه صعوبات داخلية تتمثل بشحة الطاقة الكهربائية والوضع الأمني غير المستقر فضلاً عن غيرها من الاسباب.

وهكذا يتكامل عدم التنسيق بين السياسات الأقتصادية وعدم الكفاءة في استخدامها وانفصالها عن الحاجات الموضوعية للأقتصاد العراقي، وتحولها الى سياسات سياسية جهوية مذررة الى ان تتحالف جميعها للغوص في الركود الأقتصادي وأنحراف الأقتصاد عن مساره التنموي بالرغم من الأدعاءات بأرتفاع وتائر النمو.

الأستنتاجات

١. أن عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة للاقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ ادى الى الفشل في تطبيق سياسات اقتصادية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية .

٢. اظهرت الدراسة ان السياسة الاقتصادية المتبعة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اتسمت بانفصام واضح بين السياسات الاقتصادية الكلية خاصةً بين السياستين النقدية والمالية فقد ركزت الاولى على معالجة التضخم واهملت هدف التشغيل في حين ركزت الثانية على التوسع في النفقات التشغيلية الاستهلاكية .

التوصيات

١.ينبغي ان يكون الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية في العراق زيادة الاستثمارات في القطاعات المنتجة وتشجيع القطاع الخاص لتقليل الاعتماد على الإيرادات المتآتية من تصدير النفط الخام .

٢.ينبغي ان يكون هناك تنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية لتجنب التضارب بين تلك السياسات وخاصة النقدية والمالية للوصول الى مشتركات اقتصادية توضع موضع التنفيذ .

المصادر العربية والأجنبية

١) ازاد الدوسكي واخرون واقع الاقتصاد العراقي مع الاشارة الى القطاع الموازي، كلية دهوك الجامعة ط١، مطبعة هاوار، دهوك، العراق،٢٠٠٨.

٢) باسم عبد الهادي حسن، اشكالية الثالوث المستحيل التحدي المحتمل أمام السياسة النقدية في العراق، مجلة دراسات أقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨،.

٣) البنك المركزي العراقي التقرير السنوي للأستقرار المالي في العراق لسنة ٢٠١٠ جدول رقم١٢.

٤) رعد حسن الصراف أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الأقتصادية ط١ ج٢ الرضا للنشر دمشق ٢٠٠٠.

٥) صيوان هيثم كريم، الشركات متعددة الجنسيات في الأقتصاد العالمي مع التركيز على العراق اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٥.

٦) عبد الرسول جاسم عبد، نمو وتقويم الأقتصاد العراقي الحلول والمعالجات مجلة المنصور كلية المنصور

الجامعة العدد ١٤، السنة العاشرة بغداد ٢٠١٠.

٧) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان التبادل التجاري، الأسس العولمة والتجارة الألكترونية الطبعة (١) دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان الأردن ٢٠٠٤.

٨) عمرو هشام، بحث مقدم الى مركز المستنصرية للدراسات العربية الدولية، مجموعة البحوث المشاركة بالمؤتمر العلمي السادس المنفذ للفترة ٢٢ – ٢٣ مايس ٢٠١٠.

٩) عوض فاضل الدليمي، النقود والبنود، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ١٩٩٣، الدليمي، النقود والبنود، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ١٩٩٣.

١٠) فاضل جواد دهش، الأثار المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية على مستقبل القطاع الزراعي، مطبعة العزة بغداد ٢٠١٠.

١١) فلاح حسن ثويني، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في لعراق، المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية الجامعة المستنصرية العدد ٨، ٢٠٠٥.

١٢) فلاح خلف الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسة الأقتصادية في العراق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجموعة البحوث المشاركة بالمؤتمر العلمي السادس للمركز المنعقد للفترة ٢٢.٢٣ مايس ٢٠١٠.

١٣) كمال البصري، باسم عبد الهادي، سياسة الأصلاح الأقتصادي في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٨).

١٤) مظهر محمد صالح السياسة المالية العراقية بين الدخل الصعب والمخرج الأمثل، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٩.

١٥) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية، بناء الأستقرار الأقتصادي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.

١٦) مظهر محمد صالح، مدخل في الأقتصاد السياسي للعراق، الدولة الريعية من المركزية الأقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكة، بغداد، ٢٠١٠.

١٧) يوسف عبد الله، دور السوق المالية في التحول نحو أقتصاد السوق، مصر، المغرب حالة دراسية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد، كلية الأدارة والأقتصاد بغداد ٢٠٠٩.

١٨) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧.

١٩) الدستور العراقي ٢٠٠٥.

٢٠) المنظمة العربية للتنمية الزراعية دراسة اتجاهات الزراعة والتجارة الزراعية عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية، الخرطوم ٢٠٠٦.

٢١) قانون الأستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

٢٢) قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٥.

23) GATT the Rusult of urguay round of Multi lateral Trade negotiation, the legal Taxes Geneva GATT 1994 P447

The economic policy trends in Iraq beyond ٢٠٠٣

Abstract

Gaining economic policy of exceptional importance in severe unilateral Iraqi economy such as the economy, as oil revenues constitute the center of gravity in the internal and external balances, Economic policy have seen in Iraq beyond 2003 in absentia economic strategic vision and failure in the application of policies to achieve economic development, as there was a disconnect and lack of integration and coordination between macro policies of monetary policy and fiscal policy, especially as if they were floating two policies are not linked by a link.